

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 مارس 2017
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (عامة)
وشركتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 مارس 2017
من
تقرير مراقيبي الحسابات المستقلين

المحتويات

صفحة

3 – 1

4

5

6

7

8

31 – 9

تقرير مراقيبي الحسابات المستقلين
بيان المركز المالي المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
بيان التدفقات النقدية المجمع
ايصالات حول البيانات المالية المجمعة



تقرير مراقبة الحسابات المستقلين

السادة / المساهمين المحترمين
شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (عامة) و شركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في ٣١ مارس ٢٠١٧، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المعرفة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المالية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في ٣١ مارس ٢٠١٧، وتنتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة للتطبيق في دولة الكويت.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا باعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقبة الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أثنا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيرنا للبيانات المالية المجمعة، كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أثنا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في ابداء رأينا.

امور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة لكل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأثنا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. لقد تم التعرف على الأمور التالية والتي تعتبر من أمور التدقيق الهامة التي يجب علينا عرضها في تقريرنا.

تقييم الإنخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية

إن العقارات الاستثمارية بمبلغ 29,663,774 دينار كويتي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي موجودات المجموعة، حيث تتبع المجموعة طريقة التكلفة لقياس تلك العقارات الاستثمارية. كإجراء سنوي لتحديد ما إذا كان هناك خسائر إنخفاض في القيمة، تقوم الإدارة أولًا بتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر لوجود إنخفاض في قيمة تلك العقارات الاستثمارية، وبناء عليه لم تلاحظ الإدارة وجود أي مؤشرات إنخفاض في القيمة. إن هذا الأمر يعتبر من الأمور الهامة والذي تم اتخاذها في اعتبارنا خلال عملية التدقيق وذلك نظراً لمادية القيمة الدفترية لتلك الموجودات وكذلك لطبيعة التقديرات والافتراضات المستخدمة لتحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. وبناءً عليه، فإن تقييم إنخفاض قيمة العقارات الاستثمارية يعتمد من أمور التدقيق الهامة. تقوم المجموعة بإجراء هذا التقييم من خلال الحصول على تقارير التقييم من المقيمين المعتمدين. تعتمد هذه التقييمات على بعض الافتراضات الرئيسية مثل القيمة الإيجارية ومعدلات الإشغال ومعدلات الخصم والمعرفة بالسوق والمعاملات التاريخية. عند تقييم القيمة العادلة للعقارات، تستخدم المقيمون بشكل رئيسي طريقة التكلفة وطريقة رسملة الدخل وطريقة مبيعات السوق المقارنة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وإستخدام العقارات الاستثمارية.

جزء من إجراءات التدقيق قمنا بمراجعة تقارير التقييم التي تمت من قبل المقيمين المعتمدين و مدى ملائمة أساليب التقييم ومعقولية البيانات المستخدمة في التقييم. بالإضافة إلى ذلك، تقييم طريقة العرض والإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، كما هو مبين في إيضاح رقم (10).

استثمار في شركات زميلة

إن القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة تعتبر من الأمور الجوهرية بالنسبة للبيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما أن الحصة من نتائج أعمال الشركات الزميلة المسجلة من قبل المجموعة تسهم بشكل كبير في نتائج أعمال المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، إن القيمة الدفترية للاستثمار المجموعة في الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية - ش.م.ك. (مقللة) أعلى بكثير من نسبة حقوق الملكية الخاصة بحصة ملكية المجموعة في الشركة الزميلة. يتطلب هذا الأمر تقديرات هامة من قبل الإدارة وذلك لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة استناداً إلى القيمة المستخدمة. وبناءً عليه، يعتبرنا هذا من أمور التدقيق الهامة.

وكلجزء من إجراءات التدقيق، حصلنا على تقييم الإدارة الداخلي الذي تم للشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية و قمنا بعمل استفسارات فيما إذا كانت الإدارة قد حددت أي مؤشر للانخفاض في قيمة شركاتها الزميلة الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أي تغيرات في الوضع المالي للشركات الزميلة ولم نلاحظ وجود أي مؤشر لوجود انخفاض في القيمة. لقد قمنا أيضاً بمراجعة تقرير التقييم للشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية وذلك لتحديد مدى ملاءمة أسلوب التقييم ومعقولية الافتراضات والبيانات الرئيسية المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للشركات الزميلة الأخرى التي تشكل جزءاً هاماً، فقد قمنا بمناقشة أساليب التدقيق مع مراقبي حسابات تلك الشركات الزميلة، كما قمنا بارسال التعليمات لمراقبى حسابات تلك الشركات الزميلة وعرض المعلومات التي سيتم إبلاغنا بها كجزء من تقارير المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، لقد قمنا بتقييم طريقة العرض والإفصاح المتعلقة بالاستثمار في الشركات الزميلة في البيانات المالية المجمعة، كما هو مبين في إيضاح رقم (7).

معلومات أخرى

إن المعلومات الأخرى من مسؤولية الإدارة. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى المرتبطة بها، كما أنها لا تعبر عن أية تأكيدات حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة تلك المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسبة بشكل مادي مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى ، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين من خلال عملنا أن هناك أخطاء مادية في تلك المعلومات الأخرى ، فإننا مطالبون بإظهار ذلك ضمن تقريرنا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة للإستخدام في دولة الكويت وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكنها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستثمارية والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستثمارية وتطبيق مبدأ الاستثمارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف انشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة كل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تتضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائمًا بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المستخدم والمتحدة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكلجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أنها نقوم وبالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواؤ، أو تزوير، أو حذف، أو مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بال لتحقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقبي الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجموعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجموعة من ناحية العرض والتنظيم والفوئي، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجموعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بعرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما إننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوفيقها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباها أثناء عملية التدقيق.
- كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.
- ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحكومة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجموعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، وقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجموعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجموعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وإننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجموعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وlaw 2016 ونائمه التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017 مخالفات لاحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولنائمه التنفيذية أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

تبين أيضاً أنه خلال تدققتنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال واللوائح المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها.

د. علي عويد رخيص
مراقب حسابات - ١٧٢
عضو في نقابة الدولية - (إنجلترا)
مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

دولة الكويت
25 مايو 2017

نايف مساعد البريغ
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
البريغ وشركاه RSM

2016	2017	إيضاح	<u>الموجودات</u>
8,858,705	12,683,971		نقد في الصندوق ولدى البنوك
58,589	20,151	3	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,383,370	1,196,503	4	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
231,789	190,899	5	قروض منوحة للغير
38,243,914	30,712,563	6	موجودات مالية متاحة للبيع
28,003,585	28,989,894	7	استثمار في شركات زميلة
907,862	833,946	8	استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
3,000,000	3,000,000	9	استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق
35,662,852	29,663,774	10	عقارات استثمارية
116,350,666	107,291,701		مجموع الموجودات
<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>			
<u>المطلوبات :</u>			
64,576,200	52,716,573	11	قروض
3,962,833	4,084,591	12	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
68,539,033	56,801,164		مجموع المطلوبات
<u>حقوق الملكية :</u>			
25,528,372	25,528,372	13	رأس المال
(260,776)	(297,374)	14	أسهم خزانة
3,046,592	3,046,592		علاوة إصدار
12,764,186	12,764,186	15	احتياطي قانوني
4,405,892	4,405,892	16	احتياطي اختياري
-	316,137		احتياطيات أخرى
568,983	622,479		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(1,022,220)	1,066,022		التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
2,715,513	2,973,725		أرباح مرحلة
47,746,542	50,426,031		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
65,091	64,506		الحصص غير المسيطرة
47,811,633	50,490,537		مجموع حقوق الملكية
116,350,666	107,291,701		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
1,607,625,467	1,514,947,223	22	حسابات نظامية خارج بيان المركز المالي المجمع

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

علي يوسف العوضي
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

خالد سليمان العلي
رئيس مجلس الإدارة

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة (المجموعة)
 بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
 للسنة المنتهية في 31 مارس 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	ايضاح	
427,258	2,262,257	17	الإيرادات :
1,985,410	2,052,423	18	صافي أرباح الاستثمارات
180,922	189,953		إيراد أتعاب وعمولات
1,236,666	1,249,018		إيرادات الفوائد
4,143,680	1,274,020	7	إيراد الإيجارات
37,975	(23,630)		حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(169,472)	499,321	12,4	(خسارة) ربح من بيع عقار استثماري
289,661	480,327		صافي مخصصات لم يعد لها ضرورة (محملة)
8,132,100	7,983,689		إيرادات أخرى
<hr/>			
(1,620,666)	(1,523,571)	19	المصاريف والأعباء الأخرى :
(1,533,463)	(1,625,864)	24	مصاريف عمومية وإدارية
(15,994,033)	(2,991,066)	6	مصاريف تمويل
(4,044,177)	-	7	خسائر الانخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
377,954	(270,130)		خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة
(22,814,385)	(6,410,631)		(خسائر) أرباح فروقات عملات أجنبية
<hr/>			
(14,682,285)	1,573,058		ربح (خسارة) السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي و
-	(1,643)		ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة اعضاء مجلس
-	(17,752)		الإدارة
-	(5,975)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
-	(25,000)	20	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(14,682,285)	1,522,688		حصة الزكاة
<hr/>			
(14,681,705)	1,523,273		مكافأة اعضاء مجلس الإدارة
(580)	(585)		ربح (خسارة) السنة
(14,682,285)	1,522,688		الخاص بـ :
<hr/>			
فلس	فلس		مساهمي الشركة الأم
(57.67)	6.02	21	ال控股 غير المسيطرة
<hr/>			
ربحية (خسارة) السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم			

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة (المجموعة)
 بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
 للسنة المنتهية في 31 مارس 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017
(14,682,285)	1,522,688

ربح (خسارة) السنة

(535,648)	1,032,777
1,022,472	(881,494)
10,160,253	1,936,959
10,647,077	2,088,242
2,296	893
66,963	52,603
10,716,336	2,141,738
(3,965,949)	3,664,426

الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) :
 يندرج ممكناً أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
 المتعلقة بالموجودات المالية المتاحة للبيع :
 التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع
 المعكوس نتيجة بيع موجودات مالية متاحة للبيع
 المعكوس نتيجة الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع

(3,965,369)	3,665,011
(580)	(585)
(3,965,949)	3,664,426

مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة

الخاص بـ :
 مساهمي الشركة الأم
 الحصص غير المسيطرة
 مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

إن الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٢٨) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (عامة) وشركتها التابعة (المجموعة)
 بيان التدفقات النقدية المجمع
 للسنة المنتهية في 31 مارس 2017
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
(14,682,285)	1,573,058	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: ربح (خسارة) السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي و ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(427,258)	(2,262,257)	تسويات : صافي أرباح الاستثمارات
(180,922)	(189,953)	إيرادات الفوائد
(4,143,680)	(1,274,020)	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
(37,975)	23,630	خسارة (ربح) من بيع عقار استثماري
169,472	(499,321)	صافي مخصصات (لم يعد لها ضرورة) محملة
-	14,516	المشطوب من استثمارات في شركات تابعة غير مجمعة
(6,429)	(2,902)	ربح من بيع استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
1,533,463	1,625,864	مصاريف تمويل
15,994,033	2,991,066	خسائر الإنخفاض في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
4,044,177	-	خسائر الإنخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة
(377,954)	270,130	خسائر (أرباح) فروقات عملات أجنبية
1,884,642	2,269,811	
-	38,929	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
418,194	(149,951)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
283,417	41,303	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(148,927)	9,348	قروض منوحة للغير
2,437,326	2,209,440	دالنون وأرصدة دائنة أخرى
		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(2,801,553)	(186,734)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
3,902,114	8,756,556	المدفوع لشراء موجودات مالية متاحة للبيع
-	(242,705)	المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
2,508,147	-	المدفوع لشراء استثمار في شركات زميلة
166,429	25,000	المحصل من تخفيض رأس المال في شركة زميلة
(672,316)	-	المحصل من بيع استثمار في شركات تابعة غير مجمعة
186,095	6,058,089	المدفوع لشراء عقارات استثمارية
136,672	186,203	المحصل من بيع عقارات استثمارية
2,109,375	1,429,409	فوائد مستلمة
5,534,963	16,025,818	توزيعات أرباح مستلمة
		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
(3,608,800)	(11,859,627)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(2,580,898)	(1,276,881)	قروض
(1,533,463)	(1,236,886)	توزيعات نقدية مدفوعة
(173,011)	(36,598)	مصاريف تمويل مدفوعة
(7,896,172)	(14,409,992)	المدفوع لشراء أسهم خزانة
76,117	3,825,266	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
8,782,588	8,858,705	صافي الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك
8,858,705	12,683,971	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
		نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1 - التأسيس والأنشطة الرئيسية

إن شركة مجموعة الأوراق المالية (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية (عامة) تأسست بموجب عقد تأسيس رقم 786 / جلد 2 بتاريخ 24 أكتوبر 1981 وأخر تعديلاته بتاريخ 22 يوليو 2015. إن أسهم الشركة الأم مدرجة في بورصة الكويت. إن العنوان المسجل للشركة الأم هو ص.ب. 26953 الصفا ، 13130 دولة الكويت.

إن أغراض الشركة الأم تتمثل في :

- شراء وبيع الأوراق المالية التي يجري تداولها في دولة الكويت وفي دول مجلس التعاون الخليجي.
- القيام بوظائف أمناء الاستثمار وإدارة الصناديق.
- إعداد الدراسات والبحوث.
- تقديم كافة الخدمات الاستثمارية والمالية .
- الحصول على قروض من السوق المالية ومنح القروض للغير والوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض.
- إنشاء وإدارة محافظ عقارية للعملاء بالكويت وخارجها.
- الاستثمار في العقارات .

إن الشركة الأم تخضع لإشراف هيئة أسواق المال وفقاً للقانون رقم 2010/7 لشركات الاستثمار.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي حل محل قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. تم إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم 1 لسنة 2016 في 12 يوليو 2016 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجتها تم الغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25 لسنة 2012. إن تطبيق قانون الشركات الجديد ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 25 يوليو 2016 على إلغاء إدراج أسهم الشركة الأم من بورصة الكويت وفقاً للمادة رقم 9-2 من قرار هيئة أسواق المال بشأن نظام إدراج أسهم الشركات المساهمة في بورصة الكويت. بتاريخ 11 ديسمبر 2016 ، وافقت هيئة أسواق المال على إنسحاب الشركة الأم، وسوف يتم الإيقاف النهائي على أسهم الشركة الأم اعتباراً من 15 يونيو 2017.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 25 مايو 2017 . إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمتطلبات القرار الوزاري رقم 18 لعام 1990 ذات الصلة ، باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصصات المجمع والتي تم استبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصصات العام . وتتألخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

1 - أساس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي البالغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإنزام في معاملة عادلة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ر).

التعديلات على المعايير الصادرة وجارия التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2016:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) – طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة

إن تلك التعديلات الجارية التأثير لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 يسمح للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن إستثماراتها في الشركات التابعة وشركات المحاصة والشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي على المنشآت التي تقوم أساساً بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وقامت بالتغيير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – مبادرة الاصحاحات
- إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 توضح بعض الآراء المستخدمة عند عرض البيانات المالية. تضمنت تلك التعديلات ما يتعلق بالأمور التالية:
- المادية: حيث يجب ألا تكون المعلومات مهمة عن طريق تجميع أو عرض معلومات غير مادية، كما يجب تطبيق عوامل المادية على كافة بنود البيانات المالية وكذلك على أي إصلاح محدد قد يتطلب أي معيار ادراجه بالبيانات المالية.
 - بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر: حيث يمكن دمج وتفصيل البنود المعروضة بهما إذا تطلب الأمر، كما توجد ارشادات إضافية حول الإجماليات الجزئية في هذه البيانات المالية، إضافة إلى أن الحصة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة وشركات المحاسبة المختلفة وفقاً لطريقة حقوق الملكية يجب جمعها وعرضها بالجملة كبنود منفصلة بناء على إمكانية إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
 - الإيضاحات: حيث تم إضافة أمثلة إضافية للطرق الممكنة لترتيب الإيضاحات وذلك للتاكيد على وجوب مراعاة قابلية الفهم وإمكانية المقارنة عند تحديد ترتيب تلك الإيضاحات.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (10) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) – المنشآت الاستثمارية –

استثناءات تجفيف البيانات المالية

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 ، حيث تؤكد تلك التعديلات على تطبيق الاستثناء من اعداد البيانات المالية المجمعة والوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 للمنشأة الأم التي تكون بدورها شركة تابعة لمنشأة استثمارية ، حتى لو كانت هذه المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة وفقد لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 . أما لو كانت الشركة التابعة تقدم خدمات وأنشطة استثمارية لمنشأة الاستثمارية ، فإنه يجب تجفيف هذه الشركة التابعة . توضح هذه التعديلات أن هذا الاستثناء ينطبق فقط على الشركات التابعة التي تتمثل أغراضها الرئيسية في تقديم خدمات وأنشطة استثمارية لمنشأة الاستثمارية الأم ، بغض النظر عن كون تلك الشركات التابعة في ذاتها هي شركات استثمارية ، وعليه ، يجب قياس جميع الشركات التابعة الأخرى لمنشأة الاستثمارية والتي لا ينطبق عليها هذا الاستثناء بالقيمة العادلة.

ترتبط على هذه التعديلات على المعيار تعديلات أخرى لمعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للتاكيد على أن الاستثناء من تطبيق طريقة حقوق الملكية ينطبق أيضاً على المنشأة المستثمرة في شركة زميلة أو شركة محاصة في حال كانت تلك المنشأة المستثمرة هي شركة تابعة لمنشأة استثمارية ، حتى لو كانت تلك المنشأة الاستثمارية الأم تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة . تم أيضاً تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للسماح للمنشأة بالإبقاء على استخدام شركتها الزميلة أو التابعة (فيما لو كانت أي منها منشأة استثمارية) لطريقة القياس بالقيمة العادلة للشركات التابعة لها بخلاف من تطبيق سياسات محاسبية موحدة على مستوى المجموعة.

كما توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 أنه يجب على المنشأة الاستثمارية التي تقوم بقياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة أن تقوم بعرض الاصحاحات الالزامية للمنشآت الاستثمارية طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية – الاصحاحات

تسري التعديلات على هذه المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 ، حيث تتضمن تلك التعديلات توضيحاً على أنه بالنسبة للموجودات المالية المحولة لأطراف أخرى يستناداً إلى اتفاقيات خدمة لهذه الموجودات المالية والتي تسنم للطرف المحول بالغاء الاعتراف بتلك الموجودات عند تحويلها ، فإن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 يتطلب الاصفاح عن جميع أشكال التداخل المستمرة التي قد تكون لا تزال متاحة لهذا الطرف في الموجودات المحولة . يوضح هذا المعيار ارشادات لتحديد مفهوم التداخل المستمر في هذا السياق، بالإضافة إلى ارشادات خاصة لمساعدة إدارة المنشأة في تحديد ما إذا كانت اتفاقيات الخدمة لهذه الموجودات المالية المحولة تمثل تداخل مستمر أم لا . وقد استتبع هذه التعديلات تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 لمنح نفس الميزة لمن يقوم بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمرة الأولى . كما تضمنت التعديلات على هذا المعيار تعديلاً آخر يوضح أن الاصحاحات الإضافية التي تتطلبها تلك التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 غير مطلوبة تحديداً لجميع الفترات المالية المرحلية ، إلا إذا طلبها معيار المحاسبة الدولي رقم 34.

إن التعديلات المذكورة أعلاه لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الاصحاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 ، تتطلب من المنشأة بتقديم إصحاحات نتيحة لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية والتغيرات الغير نقدية، مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 - الأدوات المالية : التحقق والقياس . إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتقيس أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقع الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد ، كما يوضح المبادئ في التتحقق ولمدة التتحقق للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناجمة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت وأحقية الإعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الأنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – إتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناجمة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناجمة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 17. كما توفر متطلباتها نموذجاً للإعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناجمة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. سيتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر على التزام بسداد دفعات الإيجار وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار.

إن المجموعة بتصدّد تقييم التأثير المحتمل على البيانات المالية المجمعة الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، بينما التعديلات على المعايير الأخرى لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

ب - أسس التجميع

تضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية	اسم الشركة التابعة	دولة التأسيس	الأنشطة الرئيسية	السنة
%100	شركة العنود الذهبية - ذ.م.م.	الملكة العربية	عقارات	2016
%100	شركة شمال إفريقيا للاستثمارات المحدودة	جزر الكايمان	استثمارات لتحصيل أموال	2017
%99	الغير ذ.م.م.	الكويت	الغير	
%100	شركة سكبورتي جروب مورووكو	المغرب	صناعية	
%75	- ش.م.م.ش.و.	الكويت	أغذية	
	شركة العطايا العالمية الغذائية - ش.م.ك. (مقلة)			

إن الشركات التابعة (المستثمرين) هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم : ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .

- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغليبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .

- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقوق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تضمن البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل ، بما فيها الأرباح المتباينة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتداولة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج. تقادم الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة ، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراء، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، دون فقدان السيطرة ، كمعاملة ضمن حقوق الملكية . يتم تعديل المبلغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة وال Hutchinsons غير المسيطرة لعكس التغيرات لل Hutchinsons المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أي فروقات بين الرصيد المعدل لل Hutchinsons غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي :

- استبعاد الموجودات (ما في ذلك الشهادة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- استبعاد القيمة الدفترية لل Hutchinsons غير المسيطرة .
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلية طبقاً لما يلزم لهذه البنود .

ج - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لـ تلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإنفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوبي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدينون والقروض المنوحة للغير والموجودات المالية المتاحة للبيع والقروض والدائنون.

الموجودات المالية

1 - المدينون

يتم الإعتراف بمدينياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنفاض في القيمة. يتم إحتساب مخصص الإنفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في احتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتغيرات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطب يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2 - الاستثمارات المالية

التحقق المبدئي والقياس

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وقروض ومدينون واستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات وبحدى من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي لها.

أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
تتضمن هذه الفئة بندين فرعين هما: موجودات مالية محتفظ بها لغرض التداول وموجودات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاقتاء.

يتم التصنيف كأصل مالي محتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناوه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات مدارة ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو إذا كان مشتقة فعالة كادة تحوط ولم يتم تصنيفها.

يتم تبديل الأصل المالي كمصنف بالقيمة العادلة من قبل الإدارة عند التتحقق المبدئي إذا كان ذلك التصنيف يلغى أو يقل بشكل كبير عدم التوافق في طريقة القياس أو التتحقق الذي قد يتباين بخلاف ذلك ، أو إذا كان مداراً ويتم تقييم أدانها وإعداد تقارير داخلية عنها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر مؤقتة أو استراتيجية استثمارية.

ب) قروض وذمم مدينة

إن القروض والذمم المدينة ليست من مشتقات الموجودات المالية، ويوجد لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليس مدروجة في سوق نشط. تنشأ القروض والذمم المدينة عندما تقوم المجموعة بمنح الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين مع عدم وجود النية للمتاجرة في هذه الذمم.

ج) استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق ليست من مشتقات الموجودات المالية، كما أن لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها إستحقاق ثابت، ويوجد لدى إدارة المجموعة نية فعلية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

د) الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

يتم قيد عمليات شراء وبيع هذه الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة – وهو التاريخ الذي التزمت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات. يتم قيد الموجودات المالية مدينياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف العملات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

بعد التتحقق المبدئي، يتم إدراج الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للموجودات المالية المسورة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) من قبل المجموعة عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتغيرات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة أو غير محققة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

في حالة عدم توافر طريقة موثوقة بها لقياس الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

في حالة إستبعاد أو إنخفاض قيمة أصل مالي متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغيرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً) في أحدي هاتين الحالتين:

أ - عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في إسلام التدفقات النقدية من هذا الأصل المالي، أو،

ب - عندما تحول المجموعة حقها في إسلام التدفقات النقدية من الأصل المالي ، وذلك في الحالات التالية :

1 - إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الأصل المالي من قبل المجموعة.

2 - عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للأصل المالي أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الأصل. عندما تختفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الأصل المالي بحدود نسبة مشاركتها فيه.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع ، فإن أي إنخفاض جوهري أو مطوي في القيمة العادلة للأصل المالي بحيث يصبح أقل من تكلفة الأصل المالي يؤخذ في الإعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأصل المالي ، ويتم تحديد الإنخفاض المطوي على أساس الفترة التي إنخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية .

في حالة وجود أي دليل على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوصاً منها أي خسائر إنخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الإعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع - تحوّل من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لأدوات ملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية

1- الدائنين

يمثل بند الدائنين الالتزام لمداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين . يتم إدراج الدائنين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقلص لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2- الاقتراض

يتم إدراج القروض مبدئياً بباقي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتکدة . ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بباقي العمليه) والقيمة المستردّة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف القروض إلى الحد الذي يتحمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة ، يتم تأجيل هذه المصارييف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصارييف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السبيولة ويتم إطفالها على فترة القروض المتعلقة بها.

د - الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها ، والتي تمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة باشرأة تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة". تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

توقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار المجموع في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة إلتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة . وظهور الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي إنخفاض في قيمته. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة ، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة ، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية ، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسائر إنخفاض في قيمة استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة . تحدد المجموعة ب بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد إنخفضت قيمته . فإذا ما وجد ذلك الدليل ، تقوم المجموعة بإحتساب مبلغ الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

د - العقارات الاستثمارية

تضمن العقارات الاستثمارية العقارات التامة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير المحفظ بها باكتساب إيجارات أو زيادة القيمة السوقية أو كلاهما . تدرج العقارات الاستثمارية بالتكلفة والتي تتضمن سعر الشراء وتکاليف العمليات المرتبطة به مخصوصاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأرضي المقامة عليها العقارات الاستثمارية. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للبني على مدى 20 سنة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما تستبعد أو تسحب نهائياً من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إنهاء خدمة أو استبعاد العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عندما يحدث تغير في الاستخدام يدل عليه نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيرها تشغيلياً لطرف آخر. يتم التحويل من العقار الاستثماري فقط عندما يحدث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

و - إنخفاض قيمة الموجودات

في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي يتضمن إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تغيرات السوق الحالية القيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقررة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في التقييم في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بآية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ز - المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الالتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تتفق صادرأً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقييم موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقييم حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ط - رأس المال

تصنف الأسهم العادي حقوق ملكية.

ي- أسهم الخزانة

تنقسم أسهم الخزانة في الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتنتمي المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحويل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحويل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوازي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوازي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسمهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرةً بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ك- معلومات القطاع
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس القالير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخد القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقدير الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

ل- تحقق الإيراد
يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع استثمارات وتقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة.
تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكيد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

1) **أرباح بيع الاستثمارات**
نفاذ أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

2) **إيرادات توزيعات الأرباح**
يتم تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

3) **إيرادات الفوائد**
تحتسب إيرادات الفوائد باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

4) **أتعاب إدارة**
يتم تتحقق أتعاب الإدارة وفقاً للمبدأ النقدي.

5) **الأتعاب وإيرادات العمولات**
يتم تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات والاستشارات عند تقديم الخدمة.

6) **الإيجارات**
يتم تتحقق إيرادات الإيجارات ، عند اكتسابها ، على أساس نبغي زمني.

7) **إيرادات والمصروفات الأخرى**
يتم تتحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

م- العملات الأجنبية
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف متساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التحويل الناتجة من التحويل مباشرةً ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ن- تكاليف الإقراض
إن تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرةً بمتلك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسمة تكاليف الإقراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع ، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري لل استخدام أو البيع . إن إيرادات الاستثمار المحصلة من الاستثمار المؤقت لفروع محددة والمستمرة خلال فترة عدم استقلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد . يتم إدراج كافة تكاليف الإقراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدتها فيها. إن تكاليف الإقراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدتها من المجموعة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

س - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى حساب الاحتياطي القانوني .

ع - ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت رقم 19 لسنة 2000 وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت وذلك طبقاً للقانون رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة لها.

ف - حصة الزكاة

يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة غير المجمعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لها.

ص - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالياً أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجرودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية مرحاً.

حسابات نظامية خارج بيان المركز المالي

لا يتم التعامل مع الموجودات المحافظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن هذه البيانات المالية المجمعة ، بل يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة .

الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبنية في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1- تحقق الإيرادات

يتم تتحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها . إن تحديد خصائص تتحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة

3- تصنيف الموجودات المالية

عند إقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنفيه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "متاح للبيع" أو "محفظ به حتى الإستحقاق". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف موجوداتها المالية.

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات المالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا ما تم اقتناصها في الأصل بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا ما تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإقتناص ، شريطة إمكانية تقدير قيمتها العادلة بصورة موثوقة بها. تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات المحفظ بها حتى الإستحقاق ، عندما يكون لدى المجموعة نية إيجابية ومقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق . يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كموجودات مالية "متاحة للبيع".

4- إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد إنخفاض أدوات الملكية المتاحة للبيع ، والذي يتطلب آراء هامة. ولاتخاذ هذه الآراء، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان الإنخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة ما دون تكلفتها والملاعة المالية وذلك ضمن عوامل أخرى ، إضافة إلى النظرية المستقبلية للمنشأة المستثمر فيها على المدى القصير متضمنة عدة عوامل مثل أداء القطاع والصناعة والتغيرات التكنولوجية والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض "جوهري" أو "مطول" يتطلب آراء هامة.

5- تصنيف الأراضي

عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأرضية إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

(١) عقارات قيد التطوير:

عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلًا من الأرضي وتكليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

(2) أعمال تحت التنفيذ:

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل فإن كلاً من الأرضي والإشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(3) عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة:

عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأرضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(4) عقارات استثمارية:

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأرضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتغيرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

١ - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسورة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

-2- مخصص دیون مشکوک فی تحصیلها

مخصص ديون مستوفى في المطالبات

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقييرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الندم المدينة يخضع لمراجعة الإدارية.

3- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد . والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل . يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية . تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد ، أو أي استثمارات جوهيرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل التموي المستخدم لأغراض الاستقرار.

3 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تمثل الموجدات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أوراق مالية مسيرة محافظ بها لغرض المتاجرة .

4 - ديون وأرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
2,980,788	2,847,628	أيرادات مستحقة
539,726	508,331	مستحق من أطراف ذات صلة (إيضاح 24)
144,108	144,108	دفعة مقسمة لافتتاح استثمارات
76,207	52,597	توزيعات أرباح وفوائد مستحقة
902,788	726,457	أرصدة مدينة أخرى
4,643,617	4,279,121	
(3,260,247)	(3,082,618)	يخص : مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (أ)
1,383,370	1,196,503	

(أ) إن الحركة تمثل في عكس مخصص بمبلغ 177,629 دينار كويتي مقابل تسوية رصيددين.

5 - قروض منوحة للغير

2016	2017	
234,130	192,827	قرض منوحة لشركة زميلة
(2,341)	(1,928)	مخصص مقابل القرض
231,789	190,899	

إن القرض منوحة بدون فائدة ويستحق في 4 ديسمبر 2017 .

إن سياسة المجموعة في احتساب مخصصات الإنفاض في قيمة القروض المنوحة للغير تتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالمخصصات المحددة ، بالإضافة لتعليمات بنك الكويت المركزي ، يتم اقتطاع 1% كحد أدنى من المخصص العام على التسهيلات النقدية الائتمانية الغير خاضعة لمخصص محدد بعد خصم بعض فئات الضمانات .

6 - موجودات مالية متاحة للبيع

2016	2017	
27,188,216	20,511,632	أوراق مالية مسيرة
11,055,698	10,200,931	أوراق مالية غير مسيرة
38,243,914	30,712,563	

إن أوراق مالية غير مسيرة بمبلغ 8,721,641 دينار كويتي (2016 : 7,665,626 دينار كويتي) مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنفاض في القيمة ، نظراً لعدم القدرة على التنبؤ بطبيعة تدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم وجود آفاق مناسبة للتوصيل إلى قيمتها العادلة بصورة موثوقة بها . لا يوجد سوق نشط لتلك الموجودات المالية وتتوافق المجموعة الاحتفاظ بها على المدى الطويل . إن أوراق مالية مسيرة بقيمة دفترية تبلغ 14,306,980 دينار كويتي (2016 : 12,608,046 دينار كويتي) مرهونة لصالح بنك محلي مقابل قرض (إيضاح 11) .

تم الإعتراف بخسائر إنفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع لسنة المنتهية في 31 مارس 2017 بمبلغ 2,991,066 دينار كويتي (2016 : 15,994,033 دينار كويتي) .

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع مقومة بالعملات التالية :

2016	2017	
29,138,716	24,850,209	الدينار الكويتي
5,617,735	5,617,735	الدولار الأمريكي
1,056,015	244,619	الريال السعودي
2,431,448	-	الدينار التونسي
38,243,914	30,712,563	

7 - استثمار في شركات زميلة

نسبة المالكية		الشركة الزميلة
2016	2017	الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية - ش.م.ك. (مقلة)
15,373,551	15,674,040	شركة المستقل للاتصالات - ش.م.ك.ع.
3,786,972	4,282,753	الشركة الكويتية الطيرية للتطوير العقاري - ش.م.ك. (مقلة)
790,616	772,061	شركة المدار الذهبية - ذ.م.م.
5,676,082	5,884,803	شركة الجزيرة التعميم العقارية - ش.م.ك. (مقلة)
1,519,840	1,583,761	شركة الفا أطلانتيك للصحراء المغربية
850,294	786,246	مينا اكريتيز المحدودة
6,230	6,230	
28,003,585	28,989,894	

أـ إن الحركة خلال السنة كما يلي :

2016	2017	
30,713,688	28,003,585	الرصيد في بداية السنة
-	465,150	إضافات
-	58,108	المحول من المدينون وأرصدة مدينة أخرى
(4,044,177)	-	خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة
(2,508,147)	-	تخيض رأس المال في شركة زميلة
-	316,137	أثر التغير في حقوق ملكية شركة زميلة
4,143,680	1,274,020	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة
2,296	893	حصة من الدخل الشامل الآخر
(342,620)	(1,108,938)	توزيعات نقدية مستلمة
38,865	(19,061)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
28,003,585	28,989,894	الرصيد في نهاية السنة

ب - إن ملخص المعلومات المالية للشركات الرسمية والتي تكون هامة بشكل متفرد للمجموعة كالمالي:

شركة مجموعة الأوراق المالية - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة (المجموعة)
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 مارس 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

8 - استثمار في شركات تابعة غير مجمعة

الأشطة الرئيسية	نسبة الملكية	بلد التأسيس	الشركة التابعة
7,425	7,425	الكويت	شركة مجموعة الأوراق الثالثة لاستشارات الاقتصادية - ذ.م.م.
247,500	247,500	الكويت	شركة مجموعة الأوراق الرابعة لاستشارات الميكانيكية - ذ.م.م.
7,421	7,421	الكويت	شركة مجموعة الأوراق السادسة لاستشارات الإدارية - ذ.م.م.
7,543	-	السعودية	شركة أديم الفضية - ذ.م.م. (ا)
8,000	8,000	قطر	شركة المجموعة الخاصة للتجارة العامة والمقاولات - ذ.م.م.
6,973	-	السعودية	شركة سالتنا الفضية - ذ.م.م. (ا)
59,400	59,400	الكويت	شركة المكاتب الجاهزة العقارية - ذ.م.م.
59,400	-	الكويت	شركة الصواب العقارية - ذ.م.م. (ب)
59,400	59,400	الكويت	شركة الجادية العقارية - ذ.م.م.
59,400	59,400	الكويت	شركة الراحة العقارية - ذ.م.م.
59,400	59,400	الكويت	شركة الصاندة العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	الكويت	شركة مسجان الكويت العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	الكويت	شركة اوارة العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	الكويت	شركة اللوان الكويتية العقارية - ذ.م.م.
80,000	80,000	الكويت	شركة اللياح العقارية - ذ.م.م.
6,000	6,000	الكويت	شركة البحيث الوطنية للتجارة العامة - ذ.م.م.
907,862	833,946		

(ا) خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تلك الشركات التابعة .

(ب) خلال السنة، قامت المجموعة ببيع حصة ملكيتها في الشركة التابعة بمبلغ 62,302 دينار كويتي ، محققة ربح بقيمة 2,902 دينار كويتي.

(ج) لم تقم المجموعة بتجميع تلك الشركات التابعة ، وذلك لعدم ماديتها للبيانات المالية المجمعة المرفقة .

استثمار محتفظ به حتى الاستحقاق - 9

إن الاستثمار المحتفظ به حتى الاستحقاق بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي يتمثل في الاستثمار في سند دين بفائدة متغيرة مصدر من بنك محلي والذي يحمل فائدة سنوية بمعدل 3.9% فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويستحق في 27 ديسمبر 2022.

عقارات استثمارية - 10

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2016	2017	الرصيد في بداية السنة
29,682,426	35,662,852	إضافات
6,083,062	-	استبعادات
(148,120)	(6,081,719)	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
45,484	82,641	الرصيد في نهاية السنة
35,662,852	29,663,774	

قامت إدارة الشركة الأم بالإلتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

كما في 31 مارس 2017 ، بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية 33,289,666 دينار كويتي (2016: 39,862,458 دينار كويتي) بناءً على أقل تقييمين مما من قبل مقيمين مستقلين . في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية تم استخدام طريقة التكلفة، طريقة رسملة الدخل و طريقة مبيعات السوق المقارنة ، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية. إن قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية تم تصنيفها كمستوى ثالث للقيمة العادلة وذلك بناءً على مدخلات أساس التقييم التي تم استخدامها.

خلال السنة، قامت المجموعة ببيع عقار استثماري بقيمة الدفترية بمبلغ 5,625,000 دينار كويتي إلى طرف ذو صلة (ايضاح 24).

قرصون - 11

تتمثل في قروض دوارة حيث يتراوح معدل الفائدة السنوي عليها من 2.25% إلى 3.75% (2016: من 2.25% إلى 3.25%). إن قرض بمبلغ 15,815,000 دينار كويتي مضمون بأوراق مالية مسورة (ايضاح 6) وباقى القروض مضمونة بسندات إذنية . إن القروض بمبلغ 15,815,000 دينار كويتي و36,901,573 دينار كويتي مستحقة للسداد بتاريخ 15 مارس 2020 و15 مايو 2018 على التوالي.

12 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2016	2017	
1,260,601	1,319,454	مصاريف مستحقة
323,788	311,968	توزيعات أرباح مستحقة
665,077	723,058	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
671,518	1,030,135	مستحق إلى أطراف ذات صلة (إيضاح 24)
321,379	-	مخصص مقابل دعوى قضائية (أ)
720,470	699,976	أرصدة دائنة أخرى
3,962,833	4,084,591	

(أ) إن المخصص تم عكسه خلال السنة وذلك لانتهاء دعوى القضائية لصالح الشركة الأم.

13 - رأس المال
يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 255,283,718 سهم (2016 : 255,283,718 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم ، وجميع الأسهم نقدية .

14 - أسهم خزانة

2016	2017	
2,271,615	2,663,123	عدد أسهم الخزانة
%0.89	%1.04	نسبة الملكية
188,544	252,997	القيمة السوقية (دينار كويتي)
260,776	297,374	التكلفة (دينار كويتي)

قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من الأرباح المرحلية بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في 31 مارس 2017. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة.

15 - احتياطي قانوني
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضربيّة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي القانوني ، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال ، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في بعض الحالات المنصوص عليها في القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. قامت الشركة الأم بإيقاف التحويل إلى حساب الاحتياطي القانوني في السنوات السابقة، حيث بلغ الرصيد 50% من رأس المال.

16 - احتياطي اختياري
وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم ، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت التقديم العلمي وضربيّة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة . وافت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 6 أبريل 2004 على إيقاف التحويل إلى حساب الاحتياطي الاختياري وإيقائه على رصيد 31 ديسمبر 2002.

17 - صافي أرباح الاستثمار

2016	2017	
(3,241)	(1,449)	خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو
-	1,940	الخسائر
(1,363,616)	1,941,295	أرباح محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,794,115	320,471	أرباح (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية متاحة للبيع
427,258	2,262,257	توزيعات أرباح نقدية

18 - إيراد أتعاب وعمولات

2016	2017	
1,358,844	1,440,450	أتعاب إدارة محافظ استثمارية
454,851	341,293	أتعاب استشارات
171,715	270,680	عمولات
1,985,410	2,052,423	

19 - مصاريف عمومية وإدارية

2016	2017	
897,630	1,101,183	تكاليف موظفين
78,270	70,890	أتعاب إدارية واستشارية
107,022	58,170	أتعاب مهنية
300,000	-	مخصص استقطاع ضرائب في المملكة العربية السعودية
237,744	293,328	مصاريف أخرى
<u>1,620,666</u>	<u>1,523,571</u>	

20 - توزيعات الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس لكل سهم ، كما اقترح توزيع مكافأة لاعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 25,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017 ، إن تلك الإقتراحات تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين .

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي انعقدت بتاريخ 25 يوليو 2016 على توزيع أرباح نقدية بواقع 5 فلس لكل سهم بمبلغ 1,265,061 دينار كويتي ، كما وافقت على عدم توزيع مكافأة لاعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي انعقدت بتاريخ 24 يونيو 2015 على توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس لكل سهم بمبلغ 2,549,324 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015.

21 - ربحية (خسارة) السهم

ليس هناك أسهم عادي مخففة متوقعة بإصدارها. يتم احتساب ربحية (خسارة) السهم بقسمة صافي ربح (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

2016	2017	
<u>(14,681,705)</u>	<u>1,523,273</u>	صافي ربح (خسارة) السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
سهم	سهم	
255,283,718	255,283,718	عدد الأسهم في بداية السنة
(708,114)	(2,335,893)	ناقصاً : المتوسط المرجح لأسهم الخزانة
254,575,604	252,947,825	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة
فلس	فلس	
(57.67)	6.02	ربحية (خسارة) السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم

22 - حسابات نظامية خارج بيان المركز المالي المجمع

تقوم الشركة الأم بإدارة محافظ استثمارية للغير بمبلغ 1,514,947,223 دينار كويتي كما في 31 مارس 2017 (2016 : 1,607,625,467 دينار كويتي) مقابل أتعاب إدارة . إن المحافظ الاستثمارية مسجلة باسم المجموعة وغير متضمنة في البيانات المالية المجمعة المرفقة .

**شركة مجموعه الاوراق المالية - ش.م.ا.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيانات حول البيانات المالية المجمعة**

(جميع المصايل بالدينار الكويتي)

23 - ميلادن الفرزنجي القابضة ^{الملحق} أقسام شئون إدارية لشطبها المستقلة. بناء على تقرير الداخلي المقدم إلى متند القوارارات إن المجموعة مقتضية إلى إنشطتها المستقلة.

- عصارات استثماري: تتضمن العصارات استثماري المعاشر في الأداء في المقام ، المحفظ والمحفظ الصناديق.

- خدمات إدارة الأصول: تتضمن في اتفاق سماقط الفرق وتحل في إدارة صناديق.

- عصارات إقراض: تتضمن في إقراض الفرق والمطالبة في عملية الإقراض والأقراض .

- عصارات عقارية: تتضمن في الاستثمار في عقارات، رياضات، رياضات، ملاهي عقارية.

السنة المالية في 31 مارس

2017

المجموع	خدمات إدارة الأصول	خدمات إدارة الأصول	خدمات إدارة الأصول	المجموع	المجموع	خدمات إدارة الأصول	خدمات إدارة الأصول	المجموع
3,830,256	1,236,666	1,985,410	608,180	5,753,651	1,249,018	2,052,423	2,452,210	(92,939)
(1,642,520)	(109,057)	-	(1,533,463)	(1,718,03)	-	-	(1,625,864)	
(1,511,609)			(1,430,632)					2,604,216
676,127								

1,274,020

(23,630)

499,321

480,327

(2,991,066)

(4,044,177)

(270,130)

(1,643)

(17,752)

(5,975)

(25,000)

1,522,688

(14,682,285)

2016

المجموع	خدمات إدارة الأصول	خدمات إدارة الأصول	خدمات إدارة الأصول	المجموع	المجموع	خدمات إدارة الأصول	خدمات إدارة الأصول	المجموع
3,830,256	1,236,666	1,985,410	608,180	5,753,651	1,249,018	2,052,423	2,452,210	(92,939)
(1,642,520)	(109,057)	-	(1,533,463)	(1,718,03)	-	-	(1,625,864)	
(1,511,609)			(1,430,632)					2,604,216
676,127								

معلومات أخرى	معلومات أخرى	معلومات أخرى	معلومات أخرى	معلومات أخرى	معلومات أخرى	معلومات أخرى	معلومات أخرى	معلومات أخرى
86,177,857	35,662,852	231,789	122,008	50,161,208	76,360,258	29,663,774	190,899	88,901
28,003,585					28,989,894			46,416,684
907,862					833,946			
1,261,362					1,107,603			
116,350,666					107,291,701			

مجموع المرجودات	مطابقات القابضات	مطابقات غير موزعة	مجموع المطالبات	مطابقات غير موزعة	مجموع المطالبات	مطابقات غير موزعة	مجموع المطالبات	مطابقات غير موزعة
64,576,200	-	-	64,576,200	52,716,573	4,084,591	56,801,164	3,962,833	68,539,033

- 24 - الافتتاح المتعلقة بالأطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متعددة مع أطراف ذات صلة والتي تخص التمويل وخدمات أخرى ذات علاقة. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة . إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة أخرى هي كما يلي:

2016	2017
8,687,574	11,357,247
539,726	508,331
231,789	190,899
64,576,200	52,716,573
671,518	1,030,135
189	267
(1,533,463)	(1,625,864)
310,029	280,859
27,188	24,141

(1) بيان المركز المالي المجمع

نقد لدى البنوك
مدينون وأرصدة مدينة أخرى
قرصان منحوحة للغير
قرصان
دائنون وأرصدة دائنة أخرى

(2) بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

إيراد الفوائد
مصاريف تمويل

(3) مزايا أفراد الإدارة العليا

مزايا قصيرة الأجل
مزايا مكافأة نهاية الخدمة

خلال السنة، قامت المجموعة ببيع عقار استثماري بقيمة الدفترية بمبلغ 5,625,000 دينار كويتي إلى طرف ذو صلة (إيضاح 10).

إن معاملات الأطراف ذات الصلة خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية السنوية .

- 25 - ارتباطات رأسمالية والتزامات محتملة

2016	2017	
100,000	-	خطابات ضمان
13,796	13,796	ارتباطات رأسمالية
113,796	13,796	

- 26 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدينون والقرصان المنحوحة للغير والموجودات المالية المتاحة للبيع والقرصان والدائنون ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه . لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتفال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك والمدينون والقرصان المنحوحة للغير. إن النقد لدى البنوك للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة . كما يتم إثبات رصيد المدينين والقرصان المنحوحة للغير بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

إن الحد الأعلى للتعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك والمدينين والقرصان المنحوحة للغير واستثمار محفظته حتى الاستحقاق.

(1) أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات إئتمانية

2016	2017	
8,858,705	12,683,971	نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,383,370	1,196,503	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
231,789	190,899	قرصان منحوحة للغير
3,000,000	3,000,000	استثمار محفظته حتى الاستحقاق
13,473,864	17,071,373	

(2) التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

2016		2017		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
67,545,010	81,532,534	55,816,027	69,122,459	دولة الكويت
-	6,230	-	6,230	أوروبا
16,317	3,287,008	15,954	786,423	أفريقيا
977,706	31,524,894	969,183	37,376,589	آسيا
68,539,033	116,350,666	56,801,164	107,291,701	

بـ- مخاطر السيولة:
إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة المجموعة صعوبة في توفير الأموال لمقابلة الالتزام المتعلقة بالأدوات المالية . لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، و تستثمر في الودائع البنكية والاستثمارات الأخرى القابلة للتسهيل السريع .

(1) عملية إدارة مخاطر السيولة

- إن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة ، كما هي مطبقة في المجموعة تشمل على :
- التمويل اليومي ، عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من مواجهة المتطلبات .
 - الاحتفاظ بالمحافظ المالية ذات الموجودات السوقية العالية القابلة للتسهيل السريع كضمان يغطي أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية .
 - مراقبة نسب السيولة في المركز المالي تجاه المتطلبات الداخلية والتنظيمية .
 - إدارة الترکز والمستوى لاستحقاق الديون .

إن جدول استحقاقات الموجرات والمطلوبات المالية المجمعة كما في 31 مارس كما يلي:

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 شهور إلى 12 - 3 شهور	حتى 3 أشهر	2017
الموجرات					الموجرات لدى البنك
12,683,971	-	-	-	-	نقد في المستندات المالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
20,151	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
1,196,503	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
190,899	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
30,112,563	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
28,989,894	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
833,946	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
3,000,000	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
29,663,774	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
107,291,701	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الإزدجاج
52,716,573	-	52,716,573	-	-	المطلوبات
4,084,591	-	2,856,176	-	-	قرض
56,801,164	-	2,856,176	-	52,716,573	دلتون وارصاده دائنة أخرى
52,716,573	-	52,716,573	-	-	المطلوبات
196,948	-	196,948	-	-	قرض
			-	-	دلتون وارصاده دائنة أخرى
			330,600	-	حتى 3 أشهر
			330,600	-	من 3 شهور إلى 12 - 3 شهور
			700,867	-	من شهرين إلى 5 سنوات
			700,867	-	أكثر من 5 سنوات
8,858,705	-	-	-	-	2016
58,589	-	-	-	-	الموارد
1,393,370	-	-	-	-	نقد في الصناديق ولدى البنك
231,789	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الأرباح
38,243,914	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الأرباح
28,003,585	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الأرباح
907,862	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الأرباح
3,000,000	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الأرباح
35,662,852	-	-	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الأرباح
9,828,225	-	8,425,000	-	-	موجرات مالية بالقيمة المدالة من خلال الأرباح
116,350,666	-	19,418,399	-	21,283,795	38,752,345
64,576,200	-	64,576,200	-	-	المطلوبات
3,962,833	-	2,192,675	-	-	قرض
68,539,033	-	1,030,866	-	64,860,890	دلتون وارصاده دائنة أخرى
			130,814	-	323,788
			130,814	-	323,788

ج - مخاطر السوق :
إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة ، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية ، كما هو موضح أدناه :

(1) مخاطر سعر الفائدة:

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة . إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية يشار إليها إذا تم إدراجها في الإيضاحات المتعلقة بها .

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة ، مع ثبات المتغيرات الأخرى ، على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للمجموعة من (خلال أثر تغير معدل فائدة الإقرارات) .

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الرصيد في 31 مارس	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	السنة
263,583 ±	52,716,573	± 50 نقطة أساس	2017 قروض (دينار كويتي)
322,881 ±	64,576,200	± 50 نقطة أساس	2016 قروض (دينار كويتي)

(2) مخاطر العملات الأجنبية:

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي . ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

يظهر البيان التالي حساسية التغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملة بين العملات الأخرى والدينار الكويتي .

الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع الشامل الآخر	التغير في سعر صرف العملة	العملة
-	9,916 +	%5 +
-	165 +	%5 +
-	7 +	%5 +
-	(39,890) +	%5 +
-	62,328 +	%5 +
-	46 +	%5 +
-	226 +	%5 +
<hr/>		
-	13,028 +	%5 +
-	163 +	%5 +
-	8 +	%5 +
-	(43,805) +	%5 +
121,573 ±	3,731 +	%5 +
-	66 +	%5 +
-	(583) +	%5 +

(3) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد ، تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها من حيث التوزيع الجغرافي وتركيز القطاع التشغيلي. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ناشئ عن استثمار المجموعة في استثمارات حقوق الملكية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر متاحة للبيع .

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تأثير لها كما في 31 مارس :

مؤشرات السوق	أدوات الملكية %	الربح في سعر أدوات الملكية %	الأرباح أو الخسائر المجمع	التأثير على بيان الأرباح أو الخسائر الشامل الآخر
2017 بورصة الكويت سوق تونس للأوراق المالية	% 5 + % 5 +	1,008 + -	1,025,582 + -	
2016 بورصة الكويت سوق تونس للأوراق المالية	% 5 + % 5 +	2,929 + -	1,237,838 + 121,573 +	

قياس القيمة العادلة
تقوم المجموعة بقياس موجوداتها المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية .

-27

تمثل القيمة العادلة المبلغ المستلم من بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعهنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المماثلة.
 المستوى الثاني: المدخلات غير المسعرة المتضمنة في المستوى الأول والتي تم معالнятتها للموجودات والمطلوبات سواء بصورة مباشرة (كالأسعار) او بصورة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار).
 المستوى الثالث: المدخلات للموجودات والمطلوبات والتي لم تعتمد على معالнятتها من خلال السوق (مدخلات غير معينة).

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 مارس:

المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	2017 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر موجودات مالية متاحة للبيع المجموع
20,151	-	20,151	
23,046,937	2,535,305	20,511,632	
23,067,088	2,535,305	20,531,783	
المجموع	المستوى الثاني	المستوى الأول	2016 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر موجودات مالية متاحة للبيع المجموع
58,589	-	58,589	
29,522,273	2,334,057	27,188,216	
29,580,862	2,334,057	27,246,805	

كما في 31 مارس ، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها العادلة، باستثناء بعض الموجودات المالية المتاحة للبيع والمسجلة بالتكلفة كما هو مبين في ايضاح رقم 6 . لقد قدرت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للنقد في الصندوق ولدى البنوك، والمدينون والقروض المنوحة للغير والقروض والدائنون تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأولى والثانية خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهرية نسبية إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

- 28 إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع المستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع ، إصدار أسهم جديدة ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة موارداتها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الدين كإجمالي الإقراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية حقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافة إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر رأس المال يتكون إجمالي الموارد المالية مما يلي :

2016	2017	
64,576,200	52,716,573	قرض
(8,858,705)	(12,683,971)	يخصم : نقد في الصندوق ولدى البنوك
55,717,495	40,032,602	صافي الديون
47,811,633	50,490,537	مجموع حقوق الملكية
103,529,128	90,523,139	إجمالي الموارد المالية
%53.82	%44.22	نسبة الدين إلى رأس المال المعدل